Department of Justice

وزارة العـــــــدل

للنشـــر الفـوري
يوم الأربعاء الموافق 13 من أعسطس {آب} 2014
WWW.JUSTICE.GOV

هاتف : 514-2007 (202)
للصّم: 514-1888 (202)

وزارة العـــدل تتوصل إلى تســوية شــاملة مع الإدارة التعليمية بمنطقة كريستود لتحســين الخدمات التعليمية لدارســي اللغة الإنجــليزية

واشــنطن – قامت --"شعبة الحقوق المدنية" في وزارة العدل ، ومن خلال العمل عن كثب مع مكتب "المدعي العام في الولايات المتحدة" " بالمقاطعة الشرقية من ولاية ميشيغان" ، بالتوصل إلى اتفاق وتسوية شاملة مع الإدارة التعليمية بمنطقة كريستوود في حي "ديربورن هايتــس" ، بولاية ميشيغان وذلك لتحسين الخدمات التعليمية للطلاب الذين هم "متعلمي اللغة الإنكليزية" (ELLs) ، وتتضــمن التســوية إنشاء نظام للتوظيف والتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين و كذلك التأكد من أن الأفراد الذين يشكون من التمييز أو التفرقة لا يواجهون أية إجراءات إنتقامية غير مشروعة .

ومن خلال التعاون مع المنطقة التعليمية ، أجرت الإدارة تحقيقاً شاملاً تحت أحكام متعددة من "قانون المساواة في الفرص التعليمية" لعام 1974 (EEOA) للسياسات والممارسات في المقاطعة . وبما أن معظم الطلاب من متعلمي اللغة الإنكليزية في الحي هم أصلاً من الناطقين باللغة العربية – فقد توصلت الإدارة إلى أن الإدارة التعليمية قد فشلت في توفير خدمات كافية ومواد تعليمية مناسبة للطلاب متعلمي اللغة الإنكليزية ، وفشلت أيضاً في توظيف عدد كاف من المعلمين المؤهلين والإداريين الأكفــاء ، ولم تراقب برنامجها الخاص بمتعلمي اللغة الإنكليزية ولم تقم بتقييمه بصورة فعالة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد توصلت الإدارة وجود نقص كبير في جهود المنطقة التعليمية للتواصل مع أولــياء الأمــور وخاصة محدودي المهارة في التحدث باللغة الإنجليزية (LEP) . وأخيراً ، أجابت الإدارة التعليمية على الادعاءات المتعلقة بالتمييز في توظيف المعلمين الذين هم من أصول عربية - أمريكية ، و من أصل أفريقي – أمريكي ، وكذلك تم التحقيق في الإدعاءات بأن الأفراد الذين يشكون من التمييز غالباً ما يتعون للانتقام بما يمثل إنتهاكاً لقانون "المساواة في الفرص التعليمية" (EEOA) .

ويتطلب إتفاق التســوية من المقاطعة تنفيذ التغييرات البرنامجية في بداية العام الدراسي 2014-2015 ، على أن تظل هــذه الإجراءات ســارية المفعول لمدة أربع سنوات على الأقل . وبموجب هــذا الإتفاق ، سوف تقــوم الإدارة التعليمية بالمقاطعة :

- توفير جميع الطلاب متعلمي اللغة الإنكليزية ؛ بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة أو الحاجات الخاصة ؛ بالفرص التعليمية المناسبة لدارســي اللغة الإنجليزية كلغة ثانية (ESL) وتوفر للمحتوى التعليمي المعلمين ذوي الكفاءات و المؤهلين بوجه مناسب والعمل على تدريبهم ؛
- وضع منهج دراسي لكافة الطلاب إبتداء من رياض الأطفال وحتى الاصف الثاني عشر (12) مناسب لدارسي اللغة الإنجليزية كلغة ثانية (ESL) ، وإجراء حصـــرد شامل لجميع المواد التعليمية للتأكد من أن كل مدرسة لديها الموارد والمناهج التعليمية المناسبة ؛
- التأكــد من أن كل من الطلاب الدارسين للغة الإنجليزية (ELL) وكذلك أولياء الأمور من ذوي المهارات المحدودة في اللغة الإنجليزية (LEP) لديهم الفرص الحقيقية للوصول إلى المعلومات الهامة ، بما في ذلك الإجراءات التنظيمية والإنضباطية ومواد التعليم الخاص والإجراءات المطلوب إتباعها ؛

- رصد التقدم الأكاديمي الذي يحرزه الطلاب الحاليين والسابقين لدارسي اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها (ELL) ، وكذلك تنفيذ البروتوكولات والإجراءات المطلوبة لجمع وتقييم البيانات المتعلقة بفعالية برامج متعلمي اللغة الإنكليزية لغير الناطقين بها (ELL) للتأكد من جدواها ؛
- العمل مع "إدارة خدمات العلاقات الإجتماعية" التابع لوزارة العدل لتحسين برامج التواصل مع أولياء الأمور وتوعيتهم و كذلك إشراك المجتمعات المحلية بإنشاء "فريق إستشاري مجتمعي" وتوفير التدريب على الكفاءات الثقافية ؛
- بمساعدة أحد الخبراء الاستشاريين المؤهلين ، القيام بإعـداد برنامج شامل للتوظيف والتعاقد مع السياسة العامة وتنفيذ أفضل الممارسات للإجـتذاب وتوظيف وإســـتبقاء الأفراد المؤهلين ومتنوعي الكفاءات لضمهم لأعضاء هـــيئة التدريـــس والموظفين الإداريين ؛ و
- تأسـيس برنامج داخلي لتلقي الشكاوى ، وتعيين وتدريب الموظفين للقام بالتحقيق في الادعاءات والشـكاوى المتعلقة بالتمييز في التوظيف والعمالة و/أو أية تصرفات إنتقامية .

"من حـق جميع الطلاب ، بغض النظر عن كفاءتهم في اللغة الإنجليزية ، التمتع بالفرصة الكاملة للنجاح والازدهار في المدرسة ،" هذا ما قالته السـيدة / مـالي موران القائمة بأعمال مساعد النائب العام "شعبة الحقوق المدنية". كم أضافت "إن هذا الاتفاق المتين والمتعدد الأوجه والبنـود سيقضي على الحواجز التي تعوق الطريق إلى النجاح لمتعلمى اللغة الإنكليزية في مدارس منطقة كريستوود".

كما قالت السيدة / باربرا ماكويد ؛ محامية الولايات المتحدة بالمقاطعة الشرقية من ولاية ميشيغان إن "المدارس ملزمة بتوفير فرص تعليمية متكافئة للطلاب من خلفيات ثقافية متنوعة". وأضافت قائلة "سوف نواصل العمل بصورة تعاونية مع المنطقة التعليمية لمراقبة امتثالها للاتفاق".

يعتبر تطبيق قانون "المســـاواة في إتاحة الفرص التعليمية" أولوية قصوى لـ "شعبة الحقوق المدنية" التابعة لوزارة العدل . للحصول على المزيد من المعلومات الإضافيةعن "شعبة الحقوق المدنية" في وزارة العدل رجـاء زيارة الموقع الألكتروني على الإنترنت في www.justice.gov/crt .

#####

14-XXX

لا تقم بالرد على هذه الرسالة . إذا كان لديك أسئلة ، يرجى استخدام جهات الاتصال المذكورة بالرسالة أو الاتصال بمكتب الشؤون العامة بالهاتف رقم 202-514-2007